العرب
الأربعاء 2021/10/20
السنة 44 العدد 12215

قوى تشرين.. معارضة وليدة في مواجهة إغراءات المحاصصة

الشارع العراقي يراهن على قوى الحراك لتشكيل نواة معارضة برلمانية

منحت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من الشهر الجاري العراقيين فرصة لبناء نواة معارضة برلمانية حقيقية في البلاد مع نجاح عدد من قوى تشرين ومستقلين في حصد عدد مقبول من المقاعد، لكن الاستفادة من هذه الفرصة لا تخلو من رهانات وتحديات.

هل ينجح التشرينيون في كسر المعادلة الطائفية

بغداد – اتخذت مفاوضات ما بعد الانتخابات التشريعية في العراق نسقا تصاعديا في ظل أجواء مشحونة جراء رفض القوى الموالية لإيران الإقرار بهزيمتها. وتبدو المفاوضات صعبة وشاقة نتيجة ما أفرزته نتائج هذا الاستحقاق من تحولات في ميزان القوى الداخلي للبلاد، وسط تكهنات بأن تأخذ هذه المحادثات حيزا زمنيا أكبر قبل أن تتضح معالم خارطة طريق البرلمان المقبل.

ولئن تركز الاهتمام حول ما ستسفر عنه المحادثات التي تجريها القوى التقليدية الكبرى، ولاسيما التيار الصدري الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر ومنافسه ائتلاف دولة القانون الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، فإن المحادثات التي بدأتها قوى تشرين لا تقل أهمية خاصة وأن العديد من العراقيين يراهنون على هذه القوى الشبابية لتشكيل اللبنة الأولى لمعارضة برلمانية حقيقية لطالما افتقدها العراق.

حركة امتداد ترفض المشاركة في حكومة محاصصة، وتتجه لتشكيل معارضة برلمانية

وفتحت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من الشهر الجاري المجال أمام القوى التي برزت في حراك تشرين 2019 لفرض حضورها على صعيد العمل السياسي وتشكيل نواة معارضة برلمانية قادرة على مواجهة المنظومة الحالية التي انتهت بتحويل العراق وثرواته وموارده إلى مجرد غنيمة تتنافس القوى التقليدية على اقتطاع الحصة الأكبر منها.

ويعبر جزء كبير من الشارع العراقي عن أمله في أن تنجح قوى تشرين وتلك التي تتقارب معها فكريا وسياسيًا في التأثير على المشهد البرلماني المقبل، بالرغم من أن هذه القوى لم تحقق نتائج كبيرة في الاستحقاق الانتخابي جراء تأثير المال والنفوذ السياسي والطائفي للأحزاب الكبرى، فضلا عن سطوة السلاح وتبني جزء كبير من الشباب المنتفضين خيار المقاطعة.

وتدرك قوى تشرين مدى صعوبة المهمة التي تقع على عاتقها، لكنها تسعى جاهدة اليوم إلى لملمة شتاتها وبناء تحالفات مع قوى صغيرة ومستقلين لتشكيل جبهة قوية قادرة على أن يكون لها صوت داخل البرلمان، والدفاع عن المطالب التي رفعت خلال الاحتجاجات التي اندلعت في أواخر أكتوبر من عام 2019 وأهمها تحقيق التنمية والتصدي للفساد المستشري في البلاد والمحسوبية.

ويقول علاء الركابي، رئيس حركة "امتداد" التي تمثل حراك تشرين، إن حركته أمام خيارين، أحدهما استقطاب المستقلين من الفائزين في الانتخابات وتشكيل كتلة كبيرة قد تستطيع تشكيل الحكومة، والخيار الآخر هو اللجوء إلى المعارضة.

وتكاد تكون فرص "امتداد" لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر المؤهلة لتأليف حكومة منعدمة في ظل الماكينة الكبرى للقوى التقليدية المتصدرة لنتائج الانتخابات والتي تتداخل حتما مع حسابات الخارج المؤثر بشكل مباشر على المشهد العراقي. بيد أن الحركة الشبابية التي نجحت في حصد تسعة مقاعد نيابية عن أربع محافظات، وهي ذي قار بواقع خمسة مقاعد، وبابل بمقعدين، والنجف والقادسية بمقعد عن كل منهما، مازالت تتمسك بحظوظها وترفض رمي المنديل.

وأكد الركابي في تصريحات لشبكة "رووداو" الثلاثاء على أن حركة "امتداد" لن تشترك في أي "حكومة محاصصة" مقبلة، لافتا إلى أنهم إذا نجحوا في استقطاب كل المستقلين الفائزين في الانتخابات –والبالغ عددهم 45 عضوا– والتحالف مع بعض الكتل فقد يستطيعون تشكيل الحكومة.

وفي حال لم يتحقق هذا الهدف الصعب يفضّل رئيس حركة "امتداد" خيار المعارضة على الاشتراك في حكومة محاصصة كما في السابق. وقد وصف الطريق أمام حركته بـ"الوعر والصعب جدا"، مستدركا "لكن ليس أمامنا خيار آخر، حيث نعلم أن هذه الأحزاب لا تسمح لنا بشق طريقنا بسهولة".

ويرى مراقبون أن رهان حركة "امتداد" على إقناع كل المستقلين بالانضمام إليها أو التحالف معها أمر في غاية الصعوبة، لاسيما في ظل ما يمكن أن تعرضه الأحزاب الكبرى من إغراءات على هؤلاء كي ينضموا إليها بغية تحسين تموقعها وأوراق تفاوضها في مواجهة القوى المقابلة.

ويشير المراقبون إلى أن ذلك لا يلغي واقع أن هناك مستقلين وطنيين يبدون اهتماما بأن يكونوا في الخندق المقابل ويرفضون الانغماس في "وحل" المنظومة الحالية، وعلى هذا الأساس من غير المستبعد أن تنجح "امتداد" في تشكيل تحالف وازن، قادر على التأثير في المعادلة البرلمانية المقبلة وإحراج القوى السياسية المهيمنة.

ويقول الركابي في هذا الإطار إن الحديث عن أرقام بشأن القوى والشخصيات الراغبة في التحالف معهم لا يزال "مبكرا"، وأي جهة تشترك "معنا بالرؤى" قد يتم التحالف معها، مشيرا إلى وجود توقعات "طيبة" في هذا الصدد.

ولا يخفي البعض من العراقيين توجسهم من إمكانية أن تقع قوى تشرين نفسها في شراك المنظومة الحالية، في ظل الإغراءات التي يمكن أن تعرض عليها، كما حصل مع العديد من القوى الأخرى التي سبق أن رفعت شعارات كبيرة تنبذ الفساد وتؤمن بالدولة الوطنية الجامعة لكنها تحولت هي نفسها إلى راعية لنظام المحاصصة ليس فقط السياسية بل الحكومية.

وكان عهد الاسترضاءات انطلق مع نوري المالكي الذي تولى رئاسة الوزراء في العراق لدورتين (2006 – 2010). وذهب المالكي إلى حد استحداث منصب جديد لمنافسه على رئاسة الوزراء إياد علاوي مقابل حصوله على ولاية ثانية في عام 2010، لينتعش بازار المساومات والاسترضاءات بين القوى التقليدية من خلال محاصصات لم تقتصر على الوزارات بل طالت كل مفاصل الدولة.

ورغم ادعاء التيار الصدري، الفائز الحالي في الانتخابات البرلمانية بواقع 73 مقعدا، تعففه عن المحاصصة وحرصه على أن يؤسس لعهد جديد يقطع معها إلا أن هذا التيار كان على مدى عدة سنوات أحد أبرز المستفيدين منها والأكثر قدرة على التلاعب بالمنظومة القائمة وتعزيز مكاسبه على امتداد الحكومات المتعاقبة.

ويرى محللون أنه من غير المستبعد أن يحاول الأقطاب الحاليون تقديم استرضاءات وإغراءات لقوى تشرين أو تلك التي تشترك معهم في نفس الرؤية، بيد أن نجاحهم في ذلك ليس أكيدا، حيث تدرك هذه القوى الشبابية أن الانخراط في هذا المسار يعني نهايتها حتما، ويعني أيضا توجيه ضربة مميتة لحراك راغب في رؤية عراق ديمقراطي ينتصر لجميع أبنائه.

وأكدت حركة "امتداد" الاثنين أنها ستتجه لتشكيل معارضة برلمانية في حال "لم نوفق في تكوين الكتلة الأكبر" التي تؤهلها لتشكيل الحكومة الجديدة. وقالت الحركة في بيان إن لديها "تفاهمات مع مجموعة من المستقلين الوطنيين بالإضافة إلى بعض القوائم الجديدة"، لبناء جبهة وازنة.

إعادة هيكلة حكوميّة ضخمة في الكويت تترافق مع أجواء مصالحة سياسية

الكويت – تتجه الكويت إلى إعادة هيكلة حكوميّة ضخمة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، التي عمّقت الجراح السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأدخلت البلاد على مدى الأشهر الماضية في سجالات لا تنتهي، قبل أن يتدخّل أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ويدفع بالطرفين إلى حوار وطني يؤسس لمصالحة.

وذكرت مصادر حكومية أن تغييرات عميقة ستطال المناصب القيادية ومجالس إدارات وهيئات وجهات حكومية، خلال الفترة القليلة المقبلة، حيث إن أحد الأهداف من هذه التغييرات هو مكافحة الترهّل وحالة الخمول في القطاعات العامة والتي تؤثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة.

وكشفت المصادر أن هذه التحويرات ستشمل نحو 70 منصبا في مواقع مهمة ذات طابع مالي واقتصادي، مثل وزارتَي التجارة والمالية، وهيئة أسواق المال، وبنك الكويت المركزي، وجهاز حماية المنافسة، إضافة إلى مؤسسات تعليمية، وجهات مثل وزارتي الأوقاف والداخلية.

وقالت المصادر لوسائل إعلام محلية إن "النهج الجديد بخصوص تعيين أعضاء مجالس إدارات الهيئات والأجهزة الحكومية، سيكون مختلفا بشكل جذري عما كان معمولا به في السابق، إذ أن عنوان التعيين سيكون الكفاءة والخبرة في العمل المناط بالقيادي المزمع تعيينه، وذلك للتخلص من خمول بعض الهيئات والإدارات، ووضعها على سكة الإنجاز والتطوير".

وأوضحت المصادر أن ترشيق الجهاز الحكومي أصبح حاجة ماسة وليس ترفا، ولم يعد ممكنا استمرار قياديين ومجالس إدارات في عدد كبير من المؤسسات الحكومية دون مستوى أهداف رؤية "كويت 2035، ما يبشّر بتغييرات واسعة النطاق على مستوى غالبية قياديي الهيئات والأجهزة الحكومية، متوقعة أن تشهد الأسابيع المقبلة تعيينات جديدة تضمّ شخصيات ووجوها شابة.

ولطالما شكلت طريقة التعاطي مع الوضع الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسية في الفجوة بين الحكومة ومجلس الأمة، وقد وجه النواب المحسوبون على المعارضة مرارا انتقادات للحكومة بشأن حالة التضخم الوظيفي في القطاع الإداري الذي يثقل كاهل الدولة، وطالبوا في مناسبات عدة بضرورة ترشيق الجهاز الحكومي.

وتواجه الكويت صعوبات اقتصادية جمة فاقمها تفشي وباء كورونا، وباتت هذه الإمارة في حاجة إلى إعادة هيكلة واسعة وشاملة للقطاع العام.

ويرى مراقبون أن التغييرات المزمع إجراؤها قريبا على الجهاز الحكومي لا يمكن فصلها عن الترتيبات التي تجري على مستوى إحداث مصالحة بين قطبي السلطة والتي يحرص أمير البلاد على إنجاحها، وأولى خطوات ذلك إقرار العفو العام على عدد من المعارضين، والناشطين السياسيين.

> **التغييرات المزمع إجراؤها على الجهاز الحكومي لا يمكن فصلها عن ترتيبات إحداث مصالحة بين قطبي السلطة**

ويلفت المراقبون إلى أن أمير الكويت يراهن على نبذ كل الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتذليل العقبات أمام فرصة الانتقال بالإمارة إلى مرحلة جديدة عنوانها تحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

ويشير هؤلاء إلى أن الأصداء في الإمارة تبدو إيجابية وهو ما يترجم في ردود الفعل المسجلة، حيث وصفت كتلة النواب الستة في بيان بأن ما تعيشه الكويت اليوم "لحظة تاريخية بانتظار التقاء الإرادة السامية والإرادة الشعبية".

وأعرب النائب الصيفي مبارك الصيفي عبر حسابه في تويتر عن أمله في أن تبدأ الكويت "صفحة جديدة من البناء والتنمية ومكافحة الفساد".

التطلع إلى مرحلة جديدة

تعديل حكومي واسع في قطر يستثني الحقائب السيادية

الدوحة – أصدر أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الثلاثاء، تعديلا وزاريا واسعا تضمن فصل وزارات واستحداث وزارة البيئة والتغيّر المناخي وزيادة عدد الوجوه النسائية في الحكومة، دون أن يشمل هذا التعديل الحقائب السيادية.

ووفقا للتعديل الوزاري تم زيادة عدد الوزارات من 16 إلى 21 وزارة بعد فصل وزارات الثقافة عن الرياضة والشباب، والاتصالات عن المواصلات وتكنولوجيا المعلومات، والبيئة عن البلدية، والعمل عن التنمية الاجتماعية، فيما أعيد تسمية وزارة التعليم إلى التربية والتعليم والتعليم العالي، واستحداث وزارة البيئة والتغيّر المناخي.

وبحسب التعديل الجديد عُيّن فالح بن ناصر آل ثاني وزيرا للبيئة وتغير المناخ – في أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم – قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بمدينة غلاسغو في اسكتلندا في نهاية الشهر الجاري.

وجرى تعيين علي بن أحمد الكواري وزيرا للمالية، مع الإشارة إلى أنه سبق وأن شغل حقيبة التجارة والصناعة في الحكومة السابقة وكان أيضا وزير المالية بالإنابة منذ مايو عندما ألقي القبض على علي شريف العمادي بتهمة الإضرار بالمال العام وتجريده من مهام وزير المالية.

واحتفظت المرأة في هذا التعديل بحقيبة وزارة الصحة، فيما تم تعيين وزيرتين جديدتين لحقيبتي التربية والتعليم والتعليم العالي، والتنمية الاجتماعية والأسرة، في خطوة المراد منها التسويق إلى نهج أكثر انفتاحا بشأن إشراك المرأة في الحياة العامة.

في المقابل أبقى التعديل على وزراء الخارجية محمد بن عبدالرحمن، والدفاع الشيخ خالد العطية، والصحة حنان الكواري، والعدل مسعود بن محمد العامري في مناصبهم. كما احتفظ أيضا رئيس مجلس الوزراء خالد بن خليفة بن عبدالعزيز بوزارة الداخلية، وجاسم بن سيف بن أحمد السليطي بوزارة المواصلات التي تم فصلها عن وزارة الاتصالات.

علي بن أحمد الكواري شغل في مايو حقيبة المالية عندما اعتقل علي شريف العمادي

وعيّن الشيخ تميم الفريق الركن طيار سالم بن حمد بن محمد بن عقيل النابت رئيسا لأركان القوات المسلحة، خلفا لغانم بن شاهين الغانم الذي تسلم وزارة الأوقاف.

وأصدر أمير قطر قرارا بإنشاء ديوان للخدمة المدنية والتطوير الحكومي برئاسة عبدالعزيز بن ناصر بن مبارك آل خليفة.

ويأتي هذا التعديل الوزاري قبل أيام من افتتاح الدورة الأولى لمجلس الشورى الذي سيفتتح الشيخ تميم أولى جلساته الثلاثاء المقبل. وكانت قطر أجرت قبل أكثر من أسبوعين أول انتخابات لمجلس الشورى منذ تاريخ تأسيسها.